



مجلة الإدارة العامة والقانون والتنمية

ISSN: 2773-2983

البريد الإلكتروني:

JournalPMLD@gmail.com

JournalPMLD@univ-djelfa.dz



حماية حقوق الملكية الصناعية وأثره على زيادة الابتكار التكنولوجي لأغراض التنمية في الدول النامية Protecting industrial property rights and its impact on increasing technological innovation for development purposes in developing countries

تاريخ الاستلام: 2021/02/06 تاريخ القبول: 2021/04/03 تاريخ النشر: 2021/06/01

موزاوي عائشة¹، بوراس بودالية²،

¹ جامعة المدية، مخبر البحث: مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل

التحولات العالمية بجامعة الشلف، الجزائر، mouzaoui.aicha@univ-medea.dz

² جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، مخبر البحث MELSPM، الجزائر،

bouras.boudaliya@cuniv-aintemouchent.dz

الملخص

لا شك أن حقوق الملكية الفكرية عموما والصناعية خصوصا، تعتبر من أحدث الفروع القانونية، ومن أبرز مميزات هذا العصر ومعيار التقدم فيه، حيث أدى التفاوت بين الدول في امتلاكها لهذه الحقوق إلى تقسيم العالم إلى مجموعات متفاوتة، في مضمار التقدم والتخلف. لذلك فإن لحقوق الملكية الفكرية أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي إذا ما استغلت استغلالا حكيما قد تؤدي إلى ثورة علمية تكنولوجية. وذلك لأن توفير حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية، سيكون قادرا على جلب الاستثمارات الداخلية والخارجية، لما يراه المستثمرين في المجالات الصناعية بالخصوص من ضمانات أساسية لنشاطهم الصناعي، وحماية حقيقية لحقوقهم الصناعية والمالية. وهذا ما هدفت إليه اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية "TRIPS"، حيث أفصحت عن أنها ترغب في تخفيض التشوهات والعراقيل، التي تعوق التجارة الدولية، وتأخذ في الاعتبار ضرورة تشجيع الحماية الفعالة والملائمة لحقوق الملكية الفكرية عموما والصناعية خصوصا، وبهدف ضمان أن لا تصبح التدابير والإجراءات المتخذة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، حواجز في حد ذاتها أمام التجارة المشروعة. الكلمات المفتاحية: حقوق الملكية الصناعية، النظام القانوني لحقوق الملكية الفكرية، الابتكار التكنولوجي، التنمية في الدول النامية.

ABSTRACT

There is no doubt that intellectual property rights in general, and industrial property in particular, are considered one of the most recent branches of law, and one of the most prominent features of this age and the criterion for progress in it, as the disparity between countries in their possession of these rights has led to the division of the world into uneven groups, in the field of progress and backwardness. Therefore, intellectual property rights have great importance in

economic and social development, which, if used wisely, could lead to a scientific and technological revolution. This is because providing strong protection for intellectual property rights will be able to attract internal and external investments, because investors in the industrial fields in particular see basic guarantees for their industrial activity, and real protection for their industrial and financial rights. This is what the TRIPS Agreement on Intellectual Property Rights aimed at, as it declared that it wishes to reduce distortions and obstacles that hinder international trade, and takes into account the need to encourage effective and adequate protection of intellectual property rights in general and industrial in particular, with the aim of ensuring that no Measures and actions taken to enforce intellectual property rights become barriers in and of themselves to legitimate trade.

Keywords: Industrial property rights, the legal system for intellectual property rights, technological innovation, development in developing countries.

المؤلف المرسل: موزاوي عائشة، الإيميل: mouzaoui.aicha@univ-medea.dz

1. المقدمة

تسعى الدول العربية ومثلها الدول النامية الأخرى للتغلب على التخلف التكنولوجي والاقتصادي، من أجل رفع مستوى معيشة أفرادها، على اعتبار أن أساس التقدم التكنولوجي، إنما هو الابتكارات والاختراعات، ولضمان دوام هذا التقدم ينبغي أن ينكشف السر التكنولوجي للمجتمع حتى ينمي قدراته في التطوير الاقتصادي والاجتماعي، بما تحمله هذه الاختراعات من مقدرات في تطوير الفن الصناعي، ولا يمكن الحصول على ذلك إلا إذا منحت الحماية الكافية لأصحاب حقوق الملكية الصناعية، بما يدفعهم إلى كشف أسرارها، واستثمار رؤوس الأموال الطائلة في سبيل توفير هذه التكنولوجيا التي تحتاجها المجتمعات.

ومنه يمكن طرح الاشكالية الرئيسية التالية:

- كيف يساهم النظام القانوني لحقوق الملكية الفكرية في تشجيع الابتكار التكنولوجي لأغراض التنمية في الدول النامية عموما والجزائر خصوصا؟

من خلال ما سبق قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى المحاور التالية:

- دوافع عولمة حماية حقوق الملكية الفكرية.
- تأثير العولمة على حماية الملكية الصناعية في الدول العربية.
- حماية حقوق الملكية الصناعية كمؤشر للابتكار التكنولوجي في الدول العربية.
- حقوق الملكية الصناعية كمؤشر للابتكار التكنولوجي في الجزائر.

2. دوافع عولمة حماية حقوق الملكية الفكرية

إن تبني المنظمة العالمية للتجارة لاتفاقية تريبس نتج عنه ظهور اتفاقيات جديدة لم تكن موجودة قبل ذلك. وأصبحت الوايو إحدى مؤسسات الترويج لعولمة قانون الملكية الفكرية. و تحمل تريبس ملامح العولمة في قدرتها على تعميم القوانين نفسها على كافة الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بإلزامها تطبيق الاتفاقيات التي تديرها الوايو حتى على الدول التي لم توقع على تلك الاتفاقيات قبل انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة (Barré, 2000, p). (281)

وتوجد عدة دوافع قانونية منها و اقتصادية لعولمة حماية حقوق الملكية الفكرية:

1.2 الدوافع القانونية:

لقد خضعت حقوق الملكية الفكرية للحماية القانونية على مدار العديد من العقود. و اتسمت هذه الحماية بأنها كانت ذات طبيعة وطنية. حيث بدأ العالم يشهد اتجاها عاما نحو التقارب بين القوانين سواء في شقها الموضوعي أو الإجرائي و هذا ما يعرف بالاتجاه نحو القانون الموحد "Unidroit". و بزيادة الاتجاه نحو عولمة القانون الاقتصادي الدولي. أي وجود قواعد اقتصادية موضوعية عالمية تحكم الكثير من المسائل الاقتصادية في كثير من دول العالم بشكل موحد سواء كانت دولا متقدمة أم متخلفة. و يأتي على رأس هذه اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية "التريبس" و الذي يعد أحد أهم نماذج القانون الاقتصادي الدولي (السيد، 2005، ص 36).

ويؤدي هذا التطور على المستوى العالمي إلى خلق حق اقتصاد عالي جديد يتمتع بالحماية بذات القواعد الموضوعية تقريبا في كل الدول الأعضاء في WTO، ومن ثم يضع نهاية للتباين و التفاوت في القوانين الوطنية. و بهذا يكون اتفاق التريبس قد أنهى على أحد العيوب التي نسبتها الدول المتقدمة للحماية الدولية- من خلال الاتفاقات الدولية- السابقة على هذا الاتفاق.

كما أن التريبس جاء محملا بقواعد صارمة لإنفاذه ليصبح له فعالية، بل و يحمل توقيع عقوبات ليست فقط اقتصادية، بل إدارية و مدنية و حتى جنائية في حالة مخالفة هذه الأحكام.

2.2 الدوافع الاقتصادية:

اتسع نطاق الاهتمام بحماية حقوق الملكية الفكرية من الناحية المؤسسية ليشمل منظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية وغيرها من المؤسسات الإقليمية الأخرى، ليتفق وما شهدته الاقتصاديات الوطنية و كذلك الاقتصاد العالمي من تحولات عديدة على مدار العقدين الماضيين. و من أبرز هذه التحولات (السيد، 2005، ص 46-47).

- التحولات في القدرات التنافسية للدول المختلفة وتغير قواعد اللعبة الاقتصادية والتنافسية على مستوى العالم. ونستطيع القول بأن إطار الاهتمام بحماية حقوق الملكية على المستوى العالمي تمدد مع العولمة الاقتصادية وازدياد الأهمية النسبية والمطلقة للأسواق وخاصة أسواق الدول النامية للشركات متعددة الجنسيات في الدول المتقدمة. ومن ثم أصبحت مجالا للتنافس بين الشركات التي تنتمي إلى تلك الدول والتي تساندها حكوماتها مساندة قوية و خاصة الحكومات اليابانية، الأمريكية و الأوروبية؛

- التوجه نحو التحرير الاقتصادي Deregulation في داخل الدول و إفساح المجال أمام المشروع الخاص؛

- تحرير التجارة على المستوى العالمي بحيث أصبحت كلها سوق واحد وأصبحت الشركات متعددة الجنسيات تنظر إليها على أنها كذلك؛

- تزايد الوزن النسبي للمعرفة و التكنولوجيا كوسائل إنتاج و كوسائل للتسويق بكل وسائله وفنونه؛

- ظهور العديد من الاقتصاديات النامية كالاقتصاديات قوية منافسة للاقتصاديات المتقدمة ودخلت العديد من المجالات المتطورة التي كانت مقصورة على الدول المتقدمة فقط و استطاعت أن تهدد الدول الأخيرة، حتى في داخل أسواقها؛

- يعود الاهتمام كذلك إلى المكاسب المالية و الاقتصادية التي تجنيها الدول والشركات صاحبة الابتكارات والاختراعات من الاتجار في المعرفة والتكنولوجيا ذاتها، والتي تتزايد بشكل مستمر مما يعمق دورهما في التجارة والاقتصاد الدولي، وهو ما يعرف بتسليع المعرفة (Commodifieng (Marlin, 1995, p 121).

الجدول رقم (01): حقوق الملكية الفكرية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة

الدولية	الاتفاقيات الرئيسية	مجالات التطبيق الرئيسية	الموضوع	أنواع حقوق الملكية الفكرية
	ميثاق باريس، المعاهدة الدولية للتعاون بشأن براءات الاختراع، معاهدة بودابست.	تصنيع.	اختراعات جديدة وغير منشورة وصناعية الاستخدام	براءة الاختراع
	اتفاقية لاهاي، ميثاق باريس، اتفاقية لوكارنو.	الملابس والسيارات و الأجهزة الإلكترونية... الخ	تصاميم زخرفية	التصاميم
	ميثاق باريس، اتفاقية وبروتوكول مدريد، اتفاقية نيس، معاهدة قانون العلامات التجارية.	جميع الصناعات.	علامات أو رموز لتمييز سلعة وخدمة مؤسسة ما عن غيرها.	الملكية الصناعية العلامات التجارية سلعة أو خدمة
	اتفاقية لشبونة، اتفاقية مدريد.	الصناعات الغذائية والزراعية وفي قطاع المشروبات الروحية على وجه التحديد.	تحديد منشأ السلعة للدلالة على الجودة أو أية خصائص أخرى ترتبط بالمنطقة.	المؤشرات الجغرافية
	ميثاق بيرن، ميثاق روما، ميثاق جنيف، اتفاقية بروكسل، الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف.	الطباعة والترفيه (السمعية والبصرية والصور المتحركة) و برامج الحاسوب والإذاعة.	الأعمال المبتكرة في التأليف والمساهمات المتعلقة بحقوق فناني الأداء والمنتجين والتسجيلات الصوتية والهيئات الإذاعية.	الملكية الأدبية والفنية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. مخططات
		معاهدة واشنطن حول حقوق الملكية للدوائر المتكاملة.	الصناعة الإلكترونية الدقيقة.	الدوائر المتكاملة

الأسرار التجارية	المعلومات والبيانات التجارية السرية.	جميع الصناعات.
------------------	--------------------------------------	----------------

المصدر: زايري بلقاسم، اقتصاديات الأفكار الرقمية وقضايا الحماية الفكرية لها، المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية بعنوان البيئة المعلومات الآمنة: المفاهيم والتشريعات والتطبيقات المنعقد بمدينة الرياض خلال الفترة 21-22 ربيع الثاني 1431هـ، 6-7 أفريل 2010، ص 06.

جميع المعاهدات المذكورة أعلاه تشرف على تنفيذها المنظمة العالمية للملكية الفكرية. كما أن معاهدة واشنطن قد جرى التفاوض بخصوصها تحت رعاية المنظمة العالمية للملكية الفكرية. أما ميثاق روما فيشرف على تنفيذه بشكل مشترك المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة العمل الدولية واليونسكو. وتشرف اليونسكو على تنفيذ الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف.

3. تأثير العولمة على حماية الملكية الصناعية في الدول العربية

ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي: (ليلى شيخة، 2007، ص 23-26)

دخلت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الغات (GATT) حيز التنفيذ في جانفي 1948 بعد التوقيع عليها من طرف ثلاثة وعشرون دولة في جنيف عام 1947. وجاءت هذه الاتفاقية بهدف تنظيم العلاقات الدولية بين أعضائها عن طريق الإرساء التدريجي لنظام حر للتبادل التجاري الدولي كبديل للإجراءات الحمائية التي تبنتها مختلف الدول، حيث تتكون اتفاقية الغات من ثمانية وثلاثين مادة رئيسية تمثل المبادئ الأساسية للاتفاقية التي ترتب التزامات متعددة على الدول الأعضاء (الأطراف المتعاقدة)، وتمنح حقوقاً ومزايا لهذه الأطراف تؤدي بالنتيجة إلى عولمة الاقتصاد عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية وفتح حرية المرور للبضائع والخدمات ومحاربة سياسة الإغراق..... الخ. وترسخت هذه القناعة على إثر تأكيد الدول الصناعية الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بأن عرقلة حرية التجارة الدولية يؤدي إلى الإضرار بنمو الاقتصاد العالمي. ولتجسيد مبادئها على أرض الواقع شهدت اتفاقية الغات على مدى سبعة وأربعين عاماً العديد من جولات المفاوضات متعددة الأطراف بدأ بجولة جنيف 1947 لوضع الإطار العام للاتفاقية وانتهاء بإقرار الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي في أفريل 1994 والإعلان عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة WTO، الركن الثالث من أركان العولمة. وقد ارتكزت المفاوضات طيلة جولاتها السبعة الأولى، التي انتهت عام 1979، على تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية بالنسبة لتجارة السلع، غير أن مفاوضات الغات عرفت فترة انقطاع دامت سبع سنوات من نهاية جولة طوكيو في 1979 إلى تاريخ انطلاق جولة أوروغواي عام 1986. وقد شهدت تلك الفترة العديد من المتغيرات الهامة على الساحة الدولية منها: التطور التكنولوجي الهائل الذي عرفه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى ازدهار تجارة الخدمات والتحرير الملفت الذي وصلت إليه حركة رؤوس الأموال عبر الأسواق المالية والنقدية مستفيدة من درجة الارتباط المتطورة التي بلغتها الشبكات الالكترونية في مختلف بقاع العالم. وبالمقابل أخذت السياسات الحمائية منذ عام 1981 تطفو على السطح من جديد، وبدأت العديد من الدول تلجأ إلى طرق ملتوية، كالقيود غير الجمركية، للانفلات من تطبيق ما تم الاتفاق عليه في جولات الغات السابقة. لكن هذا لا يعني وجود بعض اللقاءات مثل الاجتماع الوزاري في نوفمبر 1982 والدورة الاعتيادية الأربعين في 1984 والعديد من الاجتماعات التحضيرية لعقد جولة جديدة من المفاوضات. وعلى الرغم من الركود الذي شهدته المفاوضات متعددة الأطراف إلا أن فترة الانقطاع تلك أتت بثمارها من حيث إدراك أعضاء الغات لأهمية التفاوض بشأن العديد من القضايا الجديدة التي طرحت نفسها بقوة على الساحة الدولية. منها

تجارة الخدمات والاتفاق حول الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، لاسيما بعد تميمين الدول المفاوضات للعوائد المهمة المتأتمية من المتاجرة بالمنتجات التي تعتمد أساسا على الإبداع الفكري والوقوف على أهمية التجارة في الأصول المعنوية. كبراءات الاختراع والعلامات التجارية، التي تضمنها عقود التراخيص. وازدادت حدة الاهتمام بهذه القضايا مع تنامي حالات القرصنة الفكرية من تقليد واقتباس، وتوفر الرسائل التقنية المساعدة على ذلك مع احتلال المنتجات المقلدة حيز مهم من التعاملات التجارية الدولية. وساهم في تفشي تلك الممارسات تباين القوانين التي تحمي حقوق الملكية الفكرية من حيث حدود الحماية والصرامة في التطبيق.

لقد جعلت هذه المفارقات العديد من الدول تلجأ إلى اتخاذ إجراءات تعيق تجارة السلع عالية التكنولوجيا خوفا من تعرضها للتقليد وهو ما يتنافى مع التحرير الذي عملت على إرساءه إلى غاية جولة طوكيو. لهذه الأسباب عملت اتفاقية الغات على إدراج مسألة حماية حقوق الملكية الفكرية في جدول أعمالها مع استئناف المفاوضات متعددة الأطراف في جولة الأوروغواي التاريخية عام 1986. وقد تم من خلالها تبني اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights, TRIPS لدى التوقيع على الوثيقة الختامية لجولة الأوروغواي في 15 سبتمبر 1993. وقد تم في مؤتمر مراكش بين 12 و16 أبريل 1994 إقرار كافة الوثائق المتوصل إليها من خلال المفاوضات متعددة الأطراف والتي من بينها وثيقة اتفاقية TRIPS. وهكذا انتهت جولة الأوروغواي بالإعلان عن اكتمال أركان العولمة بقيام المنظمة العالمية للتجارة كمؤسسة دولية تشرف على تطبيق اتفاقيات الغات وتعمل على توحيد كافة وثائقها الختامية في صفقة متكاملة تعتبر إلزامية لأي دولة منظمة.

إن تبني المنظمة العالمية للتجارة لاتفاقية التريبس لا يعني أن عهد الويبو قد انتهى بل استمرت في القيام بمهامها كطرف استشاري للمنظمة العالمية للتجارة في أمور الملكية الفكرية، بل لم تتوقف الويبو عن تجديد نشاطها وأثبتت قدرتها على مواكبة التغيرات السريعة التي تحدث على التكنولوجيا. ونتج عن ذلك اتفاقيات جديدة لم تكن موجودة قبل قيام OMC، وأصبحت الويبو تعرف على أنها إحدى مؤسسات الترويج لعولمة قانون الملكية الفكرية بإشرافها على اتفاقية تريبس المنتمية إلى إحدى قوى العولمة، حتى أن بعض الاتجاهات تعتبر أن الرغبة في توحيد قوانين الملكية تجد أصولها في العولمة الاقتصادية.

وتحمل تريبس ملامح العولمة في قدرتها على تعميم القوانين نفسها على كافة الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بإلزامها تطبيق الاتفاقيات التي تديرها الويبو حتى على الدول التي لم توقع على تلك الاتفاقيات قبل انضمامها إلى OMC.

إن ظهور اتفاقيات جديدة حول حماية حقوق الملكية الفكرية بعد اتفاقية تريبس لا يعني أن قانون الملكية الفكرية قد تراجع إلى الوراء بعد مرحلة العولمة التي بلغها أو أن الاتفاقيات الجديدة تتعارض مع تريبس، بل بالعكس فبعض هذه الاتفاقيات أشد صرامة منها.

4. حماية حقوق الملكية الصناعية كمؤشر للابتكار التكنولوجي في الدول العربية

يركز هذا الجزء على استخدام حقوق الملكية الفكرية كمؤشر للتنمية التكنولوجية والعلمية وعلاقتها بحجم الشركة وزيادة الإنتاجية حيث ينظر للتقدم التكنولوجي على أنه عنصر هام لمعدل نمو الإنتاج والتوسع الاقتصادي، كما أنه عامل هام يحدد الوضع التنافسي للشركات، هنا يلاحظ أن حجم ونمو وأداء الشركات في الأجل الطويل وكذلك الاقتصاديات القوية، كل ذلك يتأثر بواسطة معدل الدخل ومستوى إنفاق الصناعة على الادخار والدخل

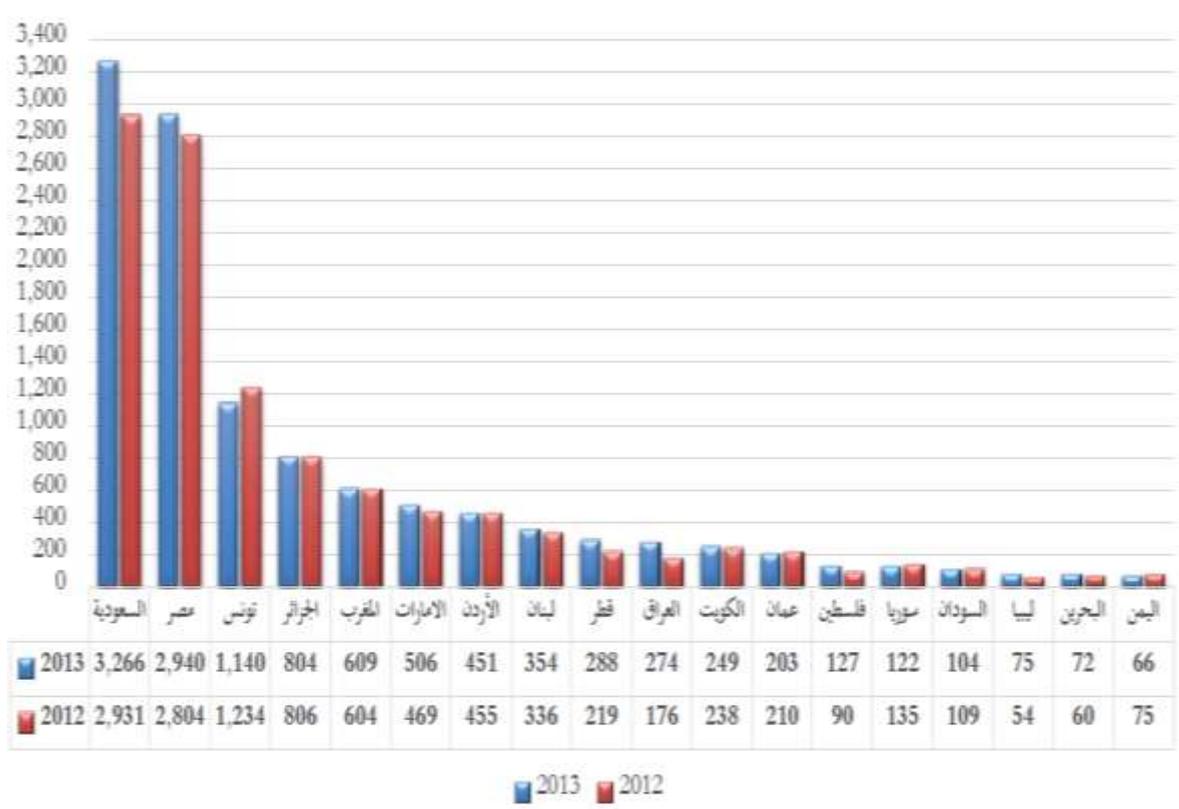
والعائد ومعدل انتشار التكنولوجيات الحديثة، ويوضح هذا مدى أهمية فهم الآليات الحاكمة لتوليد وانتشار الابتكارات التكنولوجية، وبالتالي تبدو أهمية إحصائيات البراءات والاختراعات وغيرها كمؤشر للنشاط التكنولوجي والعلمي ومستوى القدرات التكنولوجية للشركات والدول، ومن ثم كوسيلة مفيدة لتحليل وصنع السياسة الاقتصادية.

كما درس الاقتصادي الكبير شومبيتر خلال النصف الأول من القرن الحالي دور المنظم والابتكار التكنولوجي، مع ملاحظة العلاقة بين حجم الشركة والقدرة الابتكارية، كذلك أشار الاقتصادي Rosenberg إلى أن شومبيتر كان معنيا بدرجة كبيرة بالعمل الاختراعي نفسه أكثر منه بنتائج النشاط الاختراعي وانتشارها، وبهذا يتضح أن النظرية الاقتصادية التقليدية، قد رأت أن مصدر التغير التكنولوجي يتمثل في خلق وإبداع المعرفة الحديثة.

ومن بين المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مستوى الدول العربية في البحث والتطوير ومدى جديتها في بلوغ مصاف الدول ذات الكفاءة العلمية المتطورة نجد على سبيل المثال لا الحصر مستوى الباحثين وبحوثهم المنشورة في المجلات العلمية الدولية المحكمة وغيرها من مؤسسات وهيئات علمية تعنى بنشر البحوث العلمية (معمر، 2011/2010، ص116)، حيث بلغ العدد الكلي للأوراق المنشورة خلال فترة الدراسة، 10,367 ورقة من كل الدول العربية وفي كل التخصصات. وهذا يعني زيادة حوالي 5% عن نفس الفترة من 2012 وقد كان للسعودية المرتبة الأولى في عدد الأوراق للعام الثاني على التوالي، حيث بلغ العدد 3,266 تليها مصر بواقع 2,940 ثم تونس 1,140. زاد عدد الإنتاج السعودي بنسبة 11.4% عن العام 2012، ارتفع الإنتاج المصري بنسبة 4.85% بينما تراجع الإنتاج التونسي بنسبة 7.62%. وقد تراجع الإنتاج الجزائري أيضا بنسبة 0.25% وهو يحتل الترتيب الرابع من حيث العدد (804)، ويليه المغرب في المرتبة الخامسة وبعده 906 وبزيادة تعادل 0.83% عن العام الماضي. ومن هنا نلاحظ تباطؤ في الإنتاج البحثي في دول المغرب العربي، والذي بلغ لها مجتمعة 3.56%. بينما نلاحظ نمو أكبر في دول مجلس التعاون الخليجي حيث بالإضافة للسعودية فإن الإمارات التي تأتي في المرتبة السادسة وبعده 519 ورقة قد ازداد إنتاجها بمعدل 7.89% عن العام الماضي. وكذلك ازداد معدل إنتاج قطر بواقع 10%، والاستثناء الوحيد كانه وانخفاض إنتاج عمان عن العام الماضي. وقد بلغت نسبة الزيادة لها مجتمعة 11%. كما نلاحظ زيادة بلغت نسبتها أكثر من 55% في الإنتاج العراقي، حيث بلغ عدد الأوراق المنشورة في النصف الأول من عام 2013 (الريان، 2020، ص01)، 274 ورقة مقارنة بعدد 176 في نفس الفترة من العام 2012. كذلك الحال بالنسبة لليبيا حيث زاد عدد الأوراق من 55 إلى 75 وبنسبة زيادة حوالي 39%. الشكل رقم (01) يبين الإنتاج العربي في النصف الأول من 2013 مع مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي 2012. لمن ظهر فيه إنتاج كلا من موريتانيا، الصومال، جيبوتي وجزر القمر لأن الإنتاج من هذه الدول يقل عن 10 أوراق وبالتالي يصعب إظهاره على هذا الرسم. ثم إننا اعتمدنا على بيانات البنك الدولي (<http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL>) في حساب نسبة عدد البحوث لكل مليون نسمة، ماعدا فلسطين فقد اعتمدنا بيانات مركز الإحصاء الفلسطيني (<http://www.pcbs.gov.ps/site/881/default.aspx#Population>). وبين الجدول رقم (02) ترتيب الدول حسب هذه النسبة. ويظهر أن قطر تأتي في المرتبة الأولى تليها السعودية ثم تونس. بالنسبة لعدد السكان فإن مجموع عدد سكان دول مجلس التعاون يبلغ 47,426,344 مليون نسمة حسب نفس المصدر، ويبلغ مجموع عدد الأوراق المنشورة في النصف الأول من 2013 من هذه الدول الست مجتمعة 4,584 ورقة، وبالتالي فإن عدد الأوراق المنشورة لكل مليون نسمة هو 97 ورقة. وهو بذلك يزيد عن ثلاثة أمثال نفس النسبة لدول المغرب العربي، حيث يبلغ مجموع

عدد سكان دول المغرب الثلاث: تونس، الجزائر والمغرب 81,780,348 نسمة ويبلغ مجموع الأوراق المنشورة 2,553 وبالتالي فإن عدد الأوراق لكل مليون نسمة هو 31. ويتقارب عدد سكان مصر مع دول المغرب حيث يبلغ 80,721,874 نسمة في حين يبلغ إنتاجها العلمي 2,940 ورقة، وعليه فإن عدد الأوراق لكل مليون نسمة في مصر يساوي 36,4 (الريان، 2020، ص02).

الشكل رقم (01): عدد الأوراق العربية المنشورة في النصف الأول من 2013، موزعة حسب الدولة



المصدر: موزه بنت محمد الریان، البحوث العلمية العربية في النصف الأول من 2013، منظمة المجتمع العلمي العربي، ص1، مقال منشور على شبكة الإنترنت على الموقع:

<http://www.arsco.org/file/Get/b4eaf940-73ef-47be-a6d4-b8557b1109f7> consulte le: 06/11/2020.

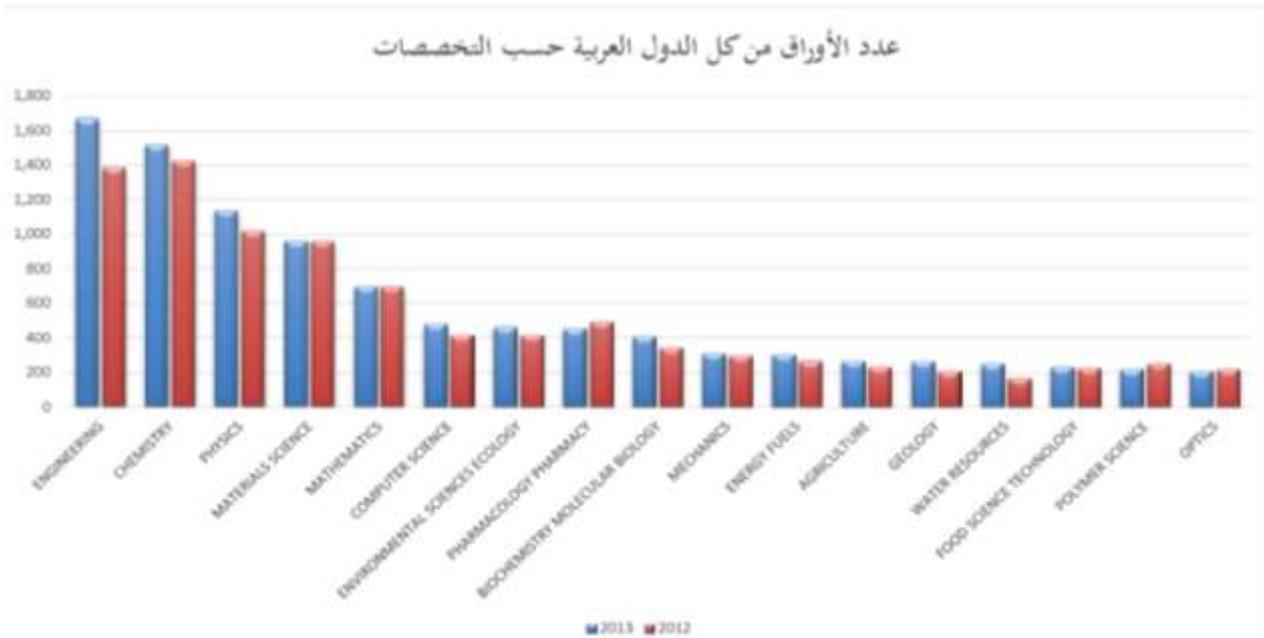
الجدول رقم (02): الدول العربية مرتبة حسب عدد البحوث لكل مليون نسمة في النصف الأول من 2013

الدولة	عدد السكان	عدد الأوراق 2013	عدد البحوث لكل مليون نسمة
قطر	2,050,514	288	141
السعودية	28,287,855	3,266	116
تونس	10,777,500	1,140	106
لبنان	4,424,888	354	80
الكويت	3,250,496	249	77
الأردن	6,318,000	451	71
عمان	3,314,001	203	61
الإمارات	9,205,651	506	55
البحرين	1,317,827	72	55
مصر	80,721,874	2,940	36
فلسطين	4,420,549	127	29
الجزائر	38,481,705	804	21
المغرب	32,521,143	609	19
لبنان	6,154,623	75	12
العراق	32,578,209	274	8
سوريا	22,399,254	122	5
السودان	37,195,349	104	3
اليمن	23,852,409	66	3
موريتانيا	3,796,141	7	2
جزر القمر	717,503	1	1
جيبوتي	859,652	1	1
الصومال	10,195,134	0	0

المصدر: موزه بنت محمد الربان، مرجع سبق ذكره، ص 04.

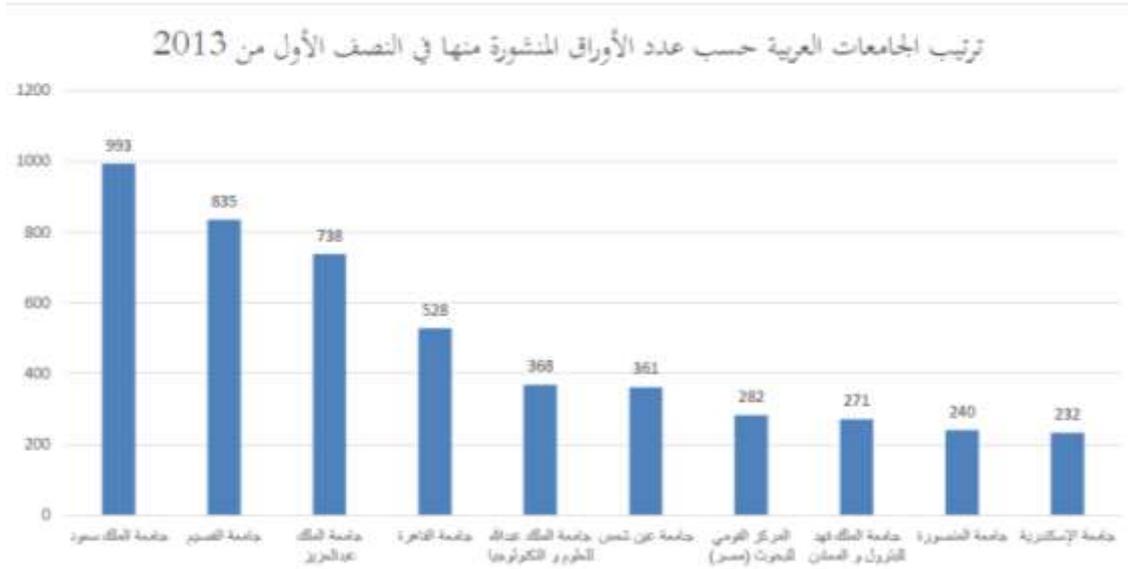
بالنسبة للتخصصات، فنجد أن الهندسة عادت بقوة للمرتبة الأولى في عام 2013 بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية بعد الكيمياء في العام الماضي، واحتفظت الفيزياء بمرتبتها الثالثة. (الشكل 02) يبين توزيع أعداد الأوراق البحثية المنشورة في النصف الأول من هذه السنة 2013 بالنسبة للتخصصات. نلاحظ زيادة الاهتمام في تخصصات المياه والزراعة والبيئة وتباطؤ في الصيدلة والعلوم الطبية بصورة عامة. مصادر المياه على سبيل المثال احتلت المرتبة الرابعة عشرة في 2013 بينما كانت في المرتبة 21 السنة الماضية، فقد نشرت 164 ورقة بحثية في النصف الأول من 2012 بينما بلغ عدد الأوراق المنشورة في النصف الأول من السنة الحالية، 250 ورقة. وإذا أخذنا التوزيع بصورة أكثر تفصيلاً، سنجد أن علم المواد يحتل المرتبة الأولى في عدد الأوراق المنشورة تليه الكيمياء الفيزيائية ثم الهندسة الكهربائية والالكترونية. ولكن مجموع النشر في فروع الهندسة هي التي تزيد على مجموع الفروع في التخصصات الأخرى. فإذا ما أردنا معرفة أكثر المؤسسات البحثية نشاطاً، فإن الشكل (03) يبين أعلى 10 مؤسسات تنصدها جامعة الملك سعود بالرياض رغم انخفاض عدد الأوراق المنشورة منها عنها في نفس الفترة من العام 2012، حيث يبلغ إنتاجها 993 مقارنة بـ 1,135 ورقة في 2012. تليها جامعة القصيم بنمو واضح حيث بلغ عدد الأوراق المنشورة منها 835 ورقة، وهي بذلك تقدمت إلى المرتبة الثانية بعد أن كانت في مرتبة متأخرة العام الماضي. تليها جامعة الملك عبد العزيز ثم جامعة القاهرة. الشكل التالي يبين ذلك (الربان، 2020، ص 01).

الشكل رقم (02): عدد الأوراق العربية المنشورة في النصف الأول من 2013، موزعة حسب التخصص، مقارنة بسنة 2012



المصدر: موزه بنت محمد الريان، مرجع سبق ذكره، ص 06.

الشكل رقم (03): عدد الأوراق العربية المنشورة في النصف الأول من 2013، موزعة حسب المؤسسات البحثية



المصدر: موزه بنت محمد الريان، مرجع سبق ذكره، ص 07.

5. حقوق الملكية الصناعية كمؤشر للابتكار التكنولوجي في الجزائر.

يتمثل إنتاج الباحثين الجزائريين في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في المنشورات العلمية، المداخلات العلمية في الملتقيات، الكتب المؤلفة في مجال تخصصاتهم، هذا الإنتاج يمكن أن يتم نشره داخل الجزائر، وهنا يمكن حصره وإحصاءه، ويمكن أن ينشر في الخارج وهنا يصعب حصره، لكن المنظمات الدولية المختصة في تقييم البحث العلمي والتعليم العالي قامت بوضع آليات لإحصاء كمي ونوعي للإنتاج العلمي في العالم، لذا سنعمد في

تقييمنا لمخرجات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر داخليا على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بوصفها الجهة الوحيدة التي تستحوذ على كم هائل من المعطيات تتعلق بهذا المجال، وخارجيا سوف نعتد على إحصائيات مؤسسة (Thomson Reuters) التي تعد وتصدر تقارير وإحصائيات تخص العديد من الميادين، منها العلم والتكنولوجيا.

تبرز آخر إحصائيات لوزارة التعليم العالي لسنة 2008، وتتعلق بحصيلة 2007 أن الإنتاج العلمي للباحثين الجزائريين بلغ 4145 منشور علمي، من بينها 3046 تم نشرها في الخارج أي ما يمثل 73,49% من كل المنشورات، بينما لا تمثل المنشورات المنشورة داخليا سوى 26,51% من جميع المنشورات، وهو ما يعادل 1099 منشور علمي، توزيع هذا الإنتاج حسب التخصصات يقسم هذه الأخيرة إلى ثلاث فئات، الأولى كثيرة النشر على المستوى الدولي والوطني، أما الفئة الثانية فتتميز بمعدل نشر متوسط ولكن على المستوى الداخلي فقط، أما الفئة الثالثة فتعرف بضعف النشر وطنيا أو دوليا، تفحص نتائج النشر الموضحة في الجدول الموالي، يبرز هيمنة العلوم الأساسية على هذه المنشورات سواء في الداخل أو في الخارج، فنجد تخصصات العلوم الأساسية (رياضيات، فيزياء، كيمياء، علوم طبيعية وإلكترونيك) تهيمن على النشر بالخارج بمجموع 2067 منشور ومقال، وهو ما يمثل نسبة مئوية تعادل 67,86% من العدد الإجمالي، في نفس الوقت تستحوذ على أعلى نسبة للنشر في الداخل بنسبة مئوية تساوي 37,67% بما يمثل 414 مقال ومنشور تم نشرها في الداخل، بينما نجد أن الاقتصاد والأدب العربي يمثلان التخصصات ذات معدل النشر المرتفع نسبيا بمقدار 259 مقال ومنشور تمثل نسبة مئوية تعادل 23,57% (دويس، 2012/2011، ص186/187).

الجدول رقم (03): توزيع المنشورات العلمية للجزائريين لغاية 2007 حسب التخصصات

المنشورات		التخصصات	المنشورات		التخصصات
الدولية	الوطنية		الدولية	الوطنية	
89	124	العلوم الاقتصادية	314	88	الرياضيات
27	33	تاريخ	127	8	الإعلام الآلي
9	45	العلوم القانونية	573	74	الفيزياء
47	60	علوم النفس والتربية	386	66	الكيمياء
1	3	العلوم السياسية	304	119	العلوم الطبيعية
10	10	علوم الإعلام	153	98	علوم الأرض
80	135	الأدب العربي	11	5	العلوم الطبية
21	44	علم الاجتماع	119	16	الكيمياء الصناعية
16	17	الفلسفة	490	67	الهندسة الالكترونية
3	10	العلوم الإسلامية	160	35	الهندسة الميكانيكية
3.046	1.099	المجموع الإجمالي	106	42	الهندسة المدنية

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

نعتقد أن تفسير توزيع المنشورات حسب التخصصات كما هو موضح في الجدول السابق، يعود في جزء كبير منه إلى لغة هذه المنشورات العلمية، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بلغة التدريس التي تستعمل في هذه التخصصات (الفرنسية في التخصصات العلمية والتكنولوجية، والعربية في التخصصات الأدبية، الاقتصادية والاجتماعية)، وكذا التعاون الكبير الذي يتم بين الجامعات وهيكل البحث الجزائرية مع نظيرتها الفرنسية، والفرص الممنوحة للباحثين الجزائريين للتكوين في فرنسا بالخصوص ودول أخرى، مما يسمح للباحثين بالفرنسية من فسحة أكبر من زملائهم

الباحثين باللغة العربية في النشر في المجالات والدوريات الأجنبية، إضافة إلى اعتماد العلوم الأساسية على التجارب العلمية كمبدأ لموضوع البحوث العلمية خاصة تلك التي يتم إجراؤها على مستوى المخبر، مما يفتح المجال واسعا للقيام بالبحوث العلمية والمنشورات والمقالات العلمية كنتيجة لها.

يصعب تحديد القيمة العلمية للإنتاج العلمي للباحثين الجزائريين والمنشور في الخارج، وللتغلب على هذا العائق لجأنا إلى اعتماد المنشورات التي تعتمد عليها المنظمات الدولية المختصة في هذا المجال، كمؤشر على الأهمية العلمية لهذه المنشورات رغم ما يمكن أن يقدم من انتقادات وعيوب لهذه المقربة، سمح إحصاء المنشورات العلمية المنشورة في المجالات العلمية المحكمة والخاضعة للتصنيف الدولي (Indexés) بالحصول على محمل إنتاج الباحثين الجزائريين والمجمعة في الجدول الموالي، ويتعلق بالفترة الممتدة من سنة 1987 إلى غاية 2008، ويعزى توقفنا عند سنة 2008 إلى انعدام الإحصائيات الخاصة بالجزائر منذ هذا التاريخ.

تشير الأرقام الواردة في هذا الجدول إلى ضعف الإنتاج العلمي للباحثين الجزائريين المتداول في المجال العلمي، أي قلة المنشورات العلمية المنشورة في مجالات علمية دولية مشهورة، ويعزى هذا العائق لعامل اللغة الإنجليزية، وليس بسبب ضعف مستوى الباحثين أو ضعف المحتوى العلمي لبحوثهم، وقد وصل مجموع المنشورات الدولية المنتجة من قبل باحثين جزائريين 1289 منشور خلال سنة 2008، وهو عدد قليل إذا ما قورن بدول مثل مصر 3963 منشور أو تونس 2026 منشور والمملكة العربية السعودية 1745 منشور، أما إذا ما قارنا الإنتاج العلمي للباحثين الجزائريين بنظراتهم في دول أخرى فنجد أن الفارق كبير، فمثلا في إفريقيا دولة جنوب إفريقيا إنتاجها العلمي تمثل في 5248 منشور ونيجيريا 1869 منشور، أما على المستوى العالمي فإنتاج الجزائر مازال بعيدا جدا عن دول مثل فرنسا 57133 منشور أو البرازيل 26482 منشور.

الجدول رقم (04): حصيلة الإنتاج العلمي للباحثين الجزائريين 1987-2008

السنة	عدد المنشورات المنشورة دولياً	عدد المنشورات المنشورة بالتعاون الدولي	النسبة
1987	148	-	-
1992	148	-	-
1997	200	-	-
1999	186	-	-
2000	410	256	62.44%
2001	445	273	61.35%
2002	483	278	57.56%
2003	582	333	57.22%
2004	703	412	58.61%
2005	770	440	57.14%
2006	948	562	59.28%
2007	1157	642	55.49%
2008	1289	711	55.16%

المصدر: دويس محمد الطيب، محاولة تشخيص وتقييم النظام الوطني للابتكار في الجزائر خلال الفترة 1996-2009، مرجع سبق ذكره، ص 188.

تعتبر حصة الجزائر من الإنتاج العالمي من المنشورات ضئيلة جدا، بحيث لم تتجاوز 0,13 % ورغم ذلك فإنها استطاعت مضاعفة حصتها في ظرف سنة بعد أن كانت لا تحوز إلا على 0,07 %، هذا التحسن الطفيف لحصة الجزائر رافقه تحسن في كمية الإنتاج، بحيث تزايد الإنتاج العلمي للباحثين الجزائريين بوتيرة مقبولة وصلت حدود

214 % بمقارنة سنة 2008 مع سنة 2000 (من 410 منشور إلى 1289 منشور)، وهي زيادة هامة نعتقد أن الفضل الأكبر منها يعود لسياسة المنح الدراسية قصيرة وطويلة المدى الممنوحة للباحثين والأساتذة للتنقل إلى جامعات دولية ومراكز بحث دولية مختصة والاحتكاك بنشاط البحث العلمي في دول أخرى وإجراء بحوثهم هناك، كما سمح لهم بفرص النشر المشترك مع باحثين أجانب.

ينشر الباحثون الجزائريون جزءا كبيرا من إنتاجهم العلمي دوليا بفضل إنجازهم لهذه الأعمال بالتعاون مع باحثين في دول أخرى، بحيث بقيت هذه النسبة مهمة وصلت سنة 2008 حوالي 55,16 %، وبذلك فإن الباحث الجزائري يعتمد أكبر على التعاون الدولي للوصول إلى إمكانية النشر في المجالات والدوريات الدولية المتخصصة والمحكمة دوليا، فمثلا خلال الفترة 1987-1997 أنجز الباحثون الجزائريين 1128 منشور بالتعاون مع الفرنسيين يمثل حوالي نسبة 45% من مجمل الإنتاج العلمي من المنشورات للباحثين الجزائريين، وهي نسبة معتبرة جدا بحيث تعادل ما ينتجه الباحثين الجزائريين لوحدهم، بينما في الفترة 2000-2008 أنجزوا ما مقداره 3907 منشور علمي تم إعدادها في إطار التعاون الدولي وتبقى الحصص المنجزة مع الفرنسيين كبيرة جدا (دويس، 2011/2012، ص 187/188).

الجدول رقم (05): توزيع الإنتاج العلمي لمجموعة دول حسب المجالات العلمية:

السنوات	الجزائر	تونس	المغرب	مصر	إيران	
2002	483	747	1071	2569	2102	
2008	1289	2026	1167	3963	10894	
التغير 2008-2002	167%	171%	9%	54%	418%	
الحصة من المجموع العالمي للمنشورات	2002	0.07%	0.10%	0.15%	0.35%	0.29%
2008	0.13%	0.21%	0.12%	0.40%	1.10%	
البيولوجيا	2002	32	63	99	192	150
2008	78	283	107	259	772	
البحوث الطبية والبيولوجية	2002	12	63	49	146	129
2008	51	230	62	295	681	
الكيمياء	2002	103	115	220	672	645
2008	206	196	155	861	2198	
الطب السريري	2002	21	160	232	478	369
2008	74	512	292	992	2626	
الأرض والفضاء	2002	25	30	93	111	57
2008	75	106	133	205	433	
الهندسة والتكنولوجيا	2002	117	143	111	510	390
2008	415	377	151	714	2484	
الرياضيات	2002	37	80	85	121	97
2008	131	138	127	167	554	
الفيزياء	2002	136	93	182	339	265
2008	259	184	140	470	1146	

المصدر: مستخلص من تقرير منظمة اليونسكو عن العلوم لعام 2010.

يتركز الإنتاج العلمي للباحثين الجزائريين في العلوم الأساسية، بحيث تم إنجاز 415 منشور علمي سنة 2008 في مجال الهندسة والتكنولوجيا، أي 32% من مجمل المنشورات الدولية للجزائر، يليها مجال الكيمياء بإنتاج يعادل 206 منشور علمي وهو ما يمثل تقريبا 16%، ونصيب كل المجالات العلمية من المنشورات سنة 2008 ومقارنتها مع تلك المسجلة سنة 2006 مبينة في الجدول السابق، حيث يتضح المجالات العلمية الهندسة والتكنولوجيا، الكيمياء والرياضيات يعود الفضل لهم في زيادة الإنتاج العلمي الدولي للجزائر، وزيادة نصيبها من الإنتاج العالمي، ورغم ذلك فإن هذه الزيادة ليست بالقدر الذي حققته إيران مثلا، حيث ضاعفت إنتاجها العلمي خمس مرات ونصيبها من

0,29% إلى 1,10%، يجب الإشارة إلى أن المجالات العلمية غير المذكورة في الجدول السابق لها منشورات دولية، لكن ليست منشورة في مجلات ودوريات محكمة دولياً (دويس، 2011/2012، ص: 189/188).

7. الخاتمة:

اهتمت الدول العربية مبكراً بحماية حقوق الملكية الصناعية حتى أننا نجد أن بعضها قد ساهم في الجهود الدولية لحماية الملكية الفكرية عموماً والصناعية خصوصاً، وقام بالتصديق على عدد من الاتفاقيات الدولية اعتباراً من القرن التاسع عشر وبالتأكيد كان هذا في الحقبة الاستعمارية، وذلك على اعتبار حماية حقوق الملكية الصناعية تسمح بتعزيز مستويات نقل التكنولوجيا وتعد مفتاحاً لجذب الاستثمارات إلى الدول العربية وحافزاً لتنمية الصناعات المحلية بها وتنمية القطاعات المعرفية لدعم الأداء الاقتصادي بتلك الدول وتوفير وإتاحة سبل المعرفة للارتقاء بمستوى رأس المال البشري.

8. النتائج:

من خلال ما سبق يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- إن الحماية القوية لحقوق الملكية الصناعية في الدول العربية، وإن كانت شرطاً ضرورياً للإبداع، وتطوير الصناعات المحلية في كافة الصناعات المعتمدة على حقوق الملكية الصناعية، ولكنها ليست كافية للحصول على هذه النتائج، بل هناك عوامل عديدة مهمة يجب أن تتوفر إلى جانب الحماية ومنها البنية الأساسية للصناعات الثقافية، ومدى التطور التكنولوجي والصناعي، والمستوى العلمي والمهاري للعمال الوطنية، ومستويات التعليم والبحث العلمي بها. الأمر الذي يتطلب فترة انتقالية حتى تستطيع هذه الدول توفير هذه المقومات؛

- تواجه الدول العربية تحديات ضخمة من جراء الحماية القوية لحقوق الملكية الصناعية، تتمثل في مدى قدرتها في الحصول على التكنولوجيا المنقولة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- لقد وقعت الدول العربية على عدة اتفاقيات بعضها خاصة بالمنظمة العالمية للتجارة بصفتها عضواً فيها واتفاقية التريبس، وقامت بتعديل قوانينها الخاصة بحقوق الملكية الصناعية بهدف إضفاء الحماية على عمليات نقل التكنولوجيا؛

- إن انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يثير الكثير من النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية عموماً والصناعية خصوصاً نتيجة اتساع دائرة الحقوق الصناعية الأجنبية التي سوف تنتهك وبالتالي سيشكل هذا ضغطاً إضافياً على القضاء مما يترتب عليه التأخر في الفصل في هذه الأخيرة وبالتالي تضيق الكثير من المصالح.

9. التوصيات والاقتراحات:

- العمل على تشجيع وتطوير إمكانات الاستخدام ومجالاته فيما يتعلق ببراءات الاختراع باعتبارها أداة مهمة لتحقيق المنفعة العامة؛

- تعديل نصوص اتفاقية التريبس لتتوافق مع إمكانيات الدول النامية وقدراتها التكنولوجية وتسمح لها من الاستفادة القصوى منها خاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الناقلة للتكنولوجيا؛

يجب الالتزام في تشجيع روح الابتكار التكنولوجي باعتباره القاعدة الأساسية للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، وذلك من خلال مراعاة طلبات تسجيل براءات الاختراع في الدول النامية.

10. المراجع

- السيد أحمد عبد الخالق. (2005). الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية في ظل اتفاق التريبس مع التطبيق على نقل التكنولوجيا للدول النامية. المكتبة العصرية. مصر.
- دويس محمد الطيب. (2012/2011). محاولة تشخيص وتقييم النظام الوطني للابتكار في الجزائر خلال الفترة 1996 - 2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.
- معمري عبد الوهاب. (2011/2010). دراسة حماية الملكية الفكرية وتحليل علاقتها بنقل التكنولوجيا للصناعة العربية مع التطبيق على الجزائر من 1990 حتى 2009. مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية وبنوك. جامعة تلمسان.
- ليلي شيخة. (2007/2006). اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية "دراسة حالة الصين". مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد دولي. جامعة باتنة.
- Barré, Martine. (2000). "L'OMPI et la Mondialisation du droit de la propriété Intellectuelle". in : La Mondialisation du droit. Travaux du centre de Recherche sur le droit des Marchés et des Investissements Internationaux, Sous la direction de EricLoquin et CathrineKesseDjian. Litec-Credimi.
- Marlin-Bennet,R.(1995). "International Intellectual Property Right in a web of social relation". Science communication. Vol 17. N2.
- موزه بنت محمد الربان. (2020). البحوث العلمية العربية في النصف الأول من 2013، منظمة المجتمع العلمي العربي، مقال منشور على شبكة الإنترنت على الموقع:
- http://www.arsco.org/file/Get/b4eaf940-73ef-47be-a6d4-b8557b1109f7 consulte le: 06/11/2020.
- http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL
- http://www.pcbs.gov.ps/site/881/default.aspx#Population